

الباب الأول التمهيدي تاريخ السُّنة، ونشأة الوضع ومقاومته

وفيه أربعة فصول:

- الفصل الأول: تعريف الحديث الشريف، وأنواعه ومكانته في التشريع.
- الفصل الثاني: تاريخ السُّنة، وتدوين الحديث.
- الفصل الثالث: مناهج المحدثين.
- الفصل الرابع: ظهور الوضع ونشأة الجرح والتعديل.

الفصل الأول

تعريف الحديث الشريف وبيان مكانة السنة في التشريع

تعريف الحديث الشريف:

أَلْحَدِيثُ فِي اللُّغَةِ: ضِدُّ الْقَدِيمِ⁽¹⁾، وَأَمَّا فِي الْأَصْطِلَاحِ؛ فَيُطْلَقُ عَلَى مَا أُضِيفَ إِلَى الرَّسُولِ ﷺ مِنْ أَقْوَالِهِ الَّتِي قَالَهَا، وَأَفْعَالِهِ الَّتِي فَعَلَهَا، أَوْ تَقَرِيرَاتِهِ - مَا فَعَلَ أَمَامَهُ فَأَقَرَّهُ - أَوْ أَوْصَافِهِ، يَعْنِي: شَمَائِلُهُ ﷺ وَسِيرَتُهُ قَبْلَ الْبَعْثَةِ وَبَعْدَهَا، وَمَا أُضِيفَ إِلَى الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ⁽²⁾.

و(الحديث) و(الخبر) و(الأثر) تطلق عند المحدثين بمعنى واحد.

تعريف السنة:

وَأَلْسُنَةُ فِي اللُّغَةِ: السَّيْرَةُ وَالطَّرِيقَةُ الْمُعْتَادَةُ حَسَنَةً كَانَتْ أَوْ قَبِيحَةً⁽³⁾. وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ ﷺ فِي الْحَدِيثِ: «مَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً حَسَنَةً، فَلَهُ أَجْرُهَا، وَأَجْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا بَعْدَهُ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أَجْرِهِمْ شَيْءٌ، وَمَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً سَيِّئَةً، كَانَ عَلَيْهِ وِزْرُهَا وَوِزْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا مِنْ بَعْدِهِ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أَوْزَارِهِمْ شَيْءٌ»⁽⁴⁾.

(1) الفيروز آبادي، «القاموس المحيط»، مادة (حدث).

(2) الكرمانى، «الكواكب الدراري» (12/1).

(3) ابن منظور، «لسان العرب» (89/17)، والفيروز آبادي، م. س (سنن).

(4) الحديث أخرجه مسلم في «صحيحه» (87/3)، في كتاب الزكاة، باب: الحث على الصدقة،

وقد تكررَ في الحديث استعمالُ كلمة (السُّنَّة) وما تصرفَ منها، وأصلُ فيها الطَّرِيقُ أو السَّيْرَةُ. قَالَ ﷺ: «لَتَتَّبِعَنَّ سَنَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ، شَبْرًا بِشَبْرٍ، وَذِرَاعًا بِذِرَاعٍ، حَتَّىٰ لَوْ دَخَلُوا فِي جُحْرِ ضَبٍّ لَاتَّبَعْتُمُوهُمْ»⁽¹⁾.

والسُّنَّةُ في اصطلاح المُحدِّثين: (كُلُّ مَا أُضِيفَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، قِيلَ: أَوْ إِلَى صَحَابِيٍّ، أَوْ إِلَى مَنْ دُونَهُ قَوْلًا، أَوْ فِعْلًا، أَوْ تَقْرِيرًا، أَوْ صِفَةً). فهي مُرادفةٌ للحديث النبويِّ عندهم.

وعُلماءُ أصولِ الفقه يُعرِّفونها بأنَّها: (كُلُّ مَا صَدَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ غَيْرَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ مِنْ قَوْلٍ، أَوْ فِعْلٍ، أَوْ تَقْرِيرٍ، مِمَّا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ دَلِيلًا لِحُكْمٍ شَرْعِيٍّ) لأنَّ موضوعَ عِنَايَتِهِمْ أَلْبَحْثُ عَنِ الْأَدَلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ.

وعُلماءُ الفقه يُعرِّفونها بأنَّها: (مَا ثَبَّتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَمْ يَكُنْ مِنْ بَابِ الْفَرَضِ وَلَا الْوَجِبِ)، فهي: الطَّرِيقَةُ الْمَسْلُوكَةُ فِي الدِّينِ مِنْ غَيْرِ افْتِرَاضٍ وَلَا وُجُوبٍ؛ لأنَّ مُهْمَتَهُمْ أَلْبَحْثُ عَنِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ مِنْ فَرَضٍ، وَوَجِبٍ، وَمَنْدُوبٍ، وَحَرَامٍ، وَمَكْرُوهٍ، وَمَعْرِفَةُ أَفْرَادِ كُلِّ حُكْمٍ⁽²⁾: فهي مرادفة (للمندوب) إن كان ﷺ قد داوم على فعله، من غير وُجُوبٍ. ويُقال في تعريفها عندهم أيضاً: (ما يُثابُّ فاعله ولا يُعاقبُ تاركه).

مكانة السُّنَّة في التشريع:

السُّنَّةُ: هي الأصلُ الثاني للتشريع الإسلاميِّ، لذلك كانَ وجوبُ اتِّباعِها والرجوعُ إليها والاعتمادُ عليها، بأمرِ الحقِّ سبحانه وتعالى، وبأمرِ المشرِّعِ الأعظمِ.

قَالَ اللهُ ﷻ: ﴿وَاطِيعُوا اللَّهَ وَاطِيعُوا الرَّسُولَ وَاحْذَرُوا...﴾ [المائدة: 92].

وَقَالَ: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [النساء: 80].

(1) الحديث مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (4/ 144)، فِي كِتَابِ «أَحَادِيثِ الْأَنْبِيَاءِ»، بَابُ: مَا ذُكِرَ عَنِ بَيْنِ إِسْرَائِيلَ، ح (3456)، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (8/ 57)، فِي كِتَابِ الْعِلْمِ، بَابُ: أَتْبَاعُ سَنَنِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، ح (2669).

(2) أَبُو زَهْرٍ، «الْحَدِيثُ وَالْمُحَدِّثُونَ»، ص: (9، 10).

وقال: ﴿وَمَا آتَاكُمْ الرَّسُولَ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: 7].

وقال: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: 21].

وقال: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ﴾ [آل

عمران: 31].

وقال ﷺ: «تَرَكْتُ فِيكُمْ أَمْرَيْنِ لَنْ تَضِلُّوا مَا تَمَسَّكْتُمْ بِهِمَا؛ كِتَابَ اللَّهِ وَسُنَّةَ نَبِيِّهِ»⁽¹⁾.

وَمِنْ هُنَا كَانَ الْمَنْكِرُ لِحُجِّيَّتِهَا الَّذِي يَزْعُمُ أَنَّهُ يَعْمَلُ بِالْكِتَابِ فَقَطْ أَقْلٌ وَأَحْقَرُ مِنْ أَنْ يُرَدَّ عَلَيْهِ أَوْ يُجَادَلَ، لِأَنَّهُ مِنْ حَيْثُ زَعَمَ الْحَقُّ وَقَعَ فِي الْبَاطِلِ، وَدَعَاهُ الطَّاعَةَ وَالْأَتْبَاعَ هِيَ عَيْنُ الْمَعْصِيَةِ وَالْأَبْتِدَاعِ.

فَهَذَا الْقُرْآنُ يُنَادِي بِصَرِيحِ آيَاتِ الْبَيِّنَاتِ بِنَفْيِ الْإِيمَانِ عَمَّنْ لَمْ يَتَحَاكَمْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَيُرْجِعُ الْأَمْرَ إِلَيْهِ، ثُمَّ لَمْ يَنْقُذْ لِحُكْمِهِ وَيُدْعِنَ لِأَمْرِهِ، مَعَ الرِّضَا التَّامِّ وَالتَّسْلِيمِ الْكَامِلِ وَالتَّفْوِضِ الصَّادِقِ.

قَالَ ﷺ: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِي مَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: 65].

وَلَيْسَ مَعْنَى تَحْكِيمِهِ وَالرَّجُوعِ لِقَوْلِهِ وَالْإِذْعَانِ إِلَيْهِ، إِلَّا الرَّجُوعَ إِلَى السُّنَّةِ وَالْإِذْعَانَ إِلَيْهَا.

وَهَذَا الْقُرْآنُ يُخْبِرُنَا أَيْضًا: بِأَنَّهُ لَا اخْتِيَارَ لِمُؤْمِنٍ مَعَ حُكْمِ اللَّهِ تَعَالَى وَحُكْمِ رَسُولِهِ ﷺ، وَوَصَفَ مَنْ خَالَفَ ذَلِكَ بِالْعَصِيَانِ، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾ [الأحزاب: 36].

وَقَدْ أَخْبَرَنَا ﷺ بِمَا أَطْلَعَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ مِنَ الْغَيْبِ عَنْ حُصُولِ مِثْلِ هَذَا الْإِنْكَارِ وَالْجُحُودِ، فَكَانَ الْأَمْرُ كَمَا أَخْبَرْنَا، وَأَظْهَرَ اللَّهُ مُعْجَزَةَ نَبِيِّهِ ﷺ بِظُهُورِ بَعْضِ الْفِرْقِ

(1) الحديث أخرجه مالك في «الموطأ»، ص: (470)، باب: النهي عن القول بالقدر.

التي تنسب نفسها إلى الإسلام، وتدعي مثل تلك الدعوى، والإسلام منهم براء.

فقال ﷺ: «ألا هل عسى رجل يبلغه الحديث عني، وهو متكىء على أرنكته، فيقول: بيننا وبينكم كتاب الله، فما وجدنا فيه حلالاً استحللناه، وما وجدنا فيه حراماً حرّمناه، وإن ما حرّم رسول الله ﷺ كما حرّم الله»⁽¹⁾.

وظيفة السنة في التشريع:

صلة السنة بالقرآن الكريم عزيمة وثيقة جداً، إذا علمنا أن وظيفة السنة النبوية تفسير القرآن الكريم، والكشف عن أسراره، وتوضيح مراد الله تعالى من أوامره وأحكامه، ونحن إذا تتبعنا السنة من حيث دلالتها على الأحكام التي اشتمل عليها القرآن إجمالاً أو تفصيلاً، وجدناها ترد على هذه الوجوه الأربعة:

الأول: أن تكون موافقة لما جاء في القرآن الكريم، فتكون واردة حينئذ مورد التأكيد، وذلك مثل قوله ﷺ: «إن الله يملني للظالم، فإذا أخذه لم يفلته»⁽²⁾، يوافق قول الله ﷻ: ﴿وَكَذَلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَا أَخَذَ الْقُرْآنَ وَهِيَ ظَالِمَةٌ﴾ [هود: 102].

وكذلك جميع الأحاديث التي تدل على وجوب الصلاة والزكاة والحج، وألبر والإحسان والعفو، وما أشبه ذلك.

الثاني: أن تكون بياناً لما أريد بالقرآن، وأنواع هذا البيان:

(1) بيان المجمل: وذلك مثل الأحاديث التي بينت جميع ما يتعلق بصور العبادات، والأحكام، من كفيات، وشروط، وأوقات وهيئات، فإن القرآن لم يبين عدد وقت وأركان كل صلاة مثلاً، وإنما بينته السنة.

(2) تقييد المطلق: وذلك كالأحاديث التي بينت المراد من آية في قوله

(1) أخرجه أبو داود في «سننه» (200/4) كتاب السنة، باب: في لزوم السنة، ح(4604) والترمذي في «سننه» (38/5) كتاب العلم، باب: ما نهي عنه أن يقال عند حديث رسول الله ﷺ، ح(2664).

(2) أخرجه الشيخان عن أبي موسى الأشعري واللفظ لمسلم، البخاري في (214/5) كتاب التفسير، باب: قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَا أَخَذَ الْقُرْآنَ وَهِيَ ظَالِمَةٌ﴾ ح(3429)، ومسلم في «صحيحه» (19/8) كتاب البر والصلة، باب: تحريم الظلم، ح(2583).

تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: 38]؛ أنها اليمنى، وأن ألقطع من الكوع، لا من المرفق.

(3) تخصيص العام: كالحديث الذي بين أن المراد من الظلم في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: 82]؛ هو الشرك، فإن بعض الصحابة فهم منه العموم، حتى قال: وأينا لم يظلم، فقال ﷺ: «ليس ذلك، إنما هو الشرك»⁽¹⁾.

(4) توضيح المشكل: كالحديث الذي بين المراد من الخيطين في قوله تعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْغَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْغَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ [البقرة: 187]؛ فهم منه بعض الصحابة العقال الأبيض والعقال الأسود، فقال النبي ﷺ: «إنما ذلك سواد الليل وبياض النهار»⁽²⁾.

الثالث: أن تكون دالة على حكم سكت عنه القرآن، وأمثلة ذلك كثيرة، ومنها: الأحاديث الواردة في تحريم الجمع بين المرأة وعمتها وخاليتها، والأحاديث الواردة في تحريم ربا الفضل، وتحريم لحوم الحمر الأهلية.

الرابع: أنها تكون ناسخة لحكم ثبت بالكتاب، على رأي من يجوز نسخ الكتاب بالسنة، وأمثلة ذلك كثيرة، منها: حديث: «لَا وَصِيَّةَ لِرِثَابٍ»⁽³⁾، فإنه ناسخ لحكم الوصية للوالدين والأقربين الوارثين الثابت بقوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: 180].

بعد تعريف الحديث النبوي الشريف، وبيان مكانة السنة في التشريع، ننتقل لمعرفة تاريخ السنة، ونشأة الوضع ومقاومته.

(1) رواه أحمد في «مسنده» (1/424)، ح (4021) والبخاري - واللفظ له - في «صحيحه» (4/137) كتاب أحاديث الأنبياء، باب: قوله تعالى: ﴿ولقد آتينا لقمان الحكمة﴾، ح (4329).

(2) رواه الشيخان عن عدي بن حاتم، البخاري في «صحيحه» (2/231) كتاب الصوم، باب: قوله تعالى: ﴿وكلوا واشربوا حتى تبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود﴾ ح (1916)، ومسلم في «صحيحه» (3/128) كتاب الصوم، باب: بيان أن الدخول في الصوم يحصل بطلوع الفجر، ح (1090).

(3) رواه الترمذي في «سننه» (4/433) كتاب الوصايا، باب: ما جاء لا وصية لوارث، ح (2120) والنسائي في «سننه» (6/247) كتاب الوصايا، باب: إبطال الوصية لوارث، ح (3641).

الفصل الثاني تاريخ السنة، وتدوين الحديث

مَرَّتِ السُّنَّةُ الْمُطَهَّرَةُ بِأَدْوَارٍ مُخْتَلِفَةٍ وَمَراحِلَ مُتَعَدِّدَةٍ فِي حَلَقَاتٍ مُتَسَلِّسَةٍ، يَتَرْتَّبُ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ، حَتَّى وَصَلَتْ إِلَى الْوَضْعِ الْحَالِيِّ، وَبِتَحْرِيرِ الْفَرْقِ بَيْنَ كُلِّ مَرَحَلَةٍ وَبَيَانِ صِفَتِهَا، يَتَجَلَّى لَكَ تَارِيخُ تَدْوِينِ السُّنَّةِ عَلَى حَقِيقَتِهِ فِي وَضوحٍ تَامٍ. وَالْمَراحِلُ الَّتِي لَهَا أَهْمِيَّةٌ كُبْرَى فِي تَارِيخِ السُّنَّةِ ثَلَاثٌ:

- 1 - مرحلة الرواية مُشَافَهَةً خِلالَ الْقَرْنِ الْأَوَّلِ الْهَجْرِيِّ.
- 2 - مرحلة جمع الحديث وتدوينه في (المصادر) إلى نهاية القرن الخامس.
- 3 - مرحلة خدمة المصادر وظهور (المراجع) وتمتد إلى أيامنا هذه.

المرحلة الأولى: الرِّوَايَةُ مُشَافَهَةً:

فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ كَانَ الْوَحْيُ يَنْزِلُ بِالْقُرْآنِ مُفْرَقًا حَسَبَ الْوَقَائِعِ، وَقَدْ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَصْحَابَهُ عَنِ كِتَابَةِ الْحَدِيثِ، مَنَعًا لِلْوُقُوعِ فِي خَطَرِ التَّغْيِيرِ وَالتَّبْدِيلِ، وَدَفْعًا لِاسْتِيبَاهِ الْآيَةِ مِنَ الْقُرْآنِ بِالْحَدِيثِ مِنْ كَلَامِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَحَتَّى يَتَسَّعَ الْمَجَالُ أَمَامَ الْقُرْآنِ، وَيَأْخُذَ مَكَانَهُ مِنَ الْحِفْظِ وَالْكِتَابَةِ مَعًا، وَحَتَّى يَثْبُتَ فِي صُدُورِ الْحَفَاطِ وَتَأَلَّفَهُ أَسْمَاعُهُمْ، وَبِذَلِكَ يَزُولُ خَطَرُ الْإِلْتِبَاسِ.

رَوَى أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَا تَكْتُبُوا عَنِّي شَيْئًا غَيْرَ الْقُرْآنِ، وَمَنْ كَتَبَ عَنِّي شَيْئًا غَيْرَ الْقُرْآنِ، فَلْيَمْحُحْهُ»⁽¹⁾.

فَمَنْعَهُمْ مِنْ كِتَابَةِ الْحَدِيثِ وَوَكَّلَهُ إِلَى حِفْظِهِمْ، وَأَجَازَ لَهُمْ رِوَايَتَهُ وَنَقْلَهُ عَنْهُ، مَعَ تَحْذِيرِهِمْ مِنَ الْكُذْبِ عَلَيْهِ.

(1) الحديث أخرجه مسلم في «صحيحه» (8/ 229)، كتاب الزهد، باب: الثبوت في الحديث، وحكم كتابة العلم، ح (3004).

ولا يُظنُّ أحدٌ أن الكتابة لم تكن موجودة أو معتمدة في زمان النبي ﷺ، فقد حثَّ الله تعالى المسلمين على العلم والتعلُّم في آيات كثيرة من القرآن، قال تعالى: ﴿الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ﴿٤٤﴾ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴿٥٥﴾﴾ [العلق: 4-5].

وقد أعتنى النَّبِيُّ ﷺ بنشر العلم بين أصحابه وبترقية الكتابة والتهوُّص بها والعمل على نشرها عنايةً شديدةً، لنشر الدين، فهو أفضل وسيلة للدعوة إلى الله ﷻ.

وهذا ظاهرٌ واضحٌ من صنيعه ﷺ في بدرٍ، إذ جعلَ فِدَاءَ بعضِ الأسرى في بدرٍ ممَّن يعرفون الكتابة، أن يُعلِّمَ الواحدُ منهم عشرةً من صبيانِ المسلمين بالمدينةِ القراءةَ والكتابةَ، ولا يُطلقُ إلا بعد أن يُتمَّ تعليمهم.

وقد استعمل النَّبِيُّ ﷺ الكتابةَ في تدوينِ ما ينزلُ مِنَ القرآنِ، وفي إرسالِ الرسائلِ إلى الملوكِ يدعوهم فيها إلى الإسلامِ، وأتخذَ لذلكِ كُتَّاباً مِنَ الصَّحابةِ.

هذا وقد كُتِبَ القرآنُ كُلُّه بينَ يدي النَّبِيِّ ﷺ على الرَّقاعِ والعُصَبِ والحجارةِ.

تدوين الحديث في عهده ﷺ:

وقد صدرَ إذنه ﷺ بالكتابةِ بصفةٍ خاصَّةٍ لبعضِ مَنْ خصَّهم بذلكِ مِنَ الصَّحابةِ، كأبي شَاهٍ، فيما رواه أبو هريرة ؓ أَنَّهُ لَمَّا فَتَحَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مَكَّةَ، قَامَ الرَّسُولُ ﷺ وَخَطَبَ فِي النَّاسِ، فَقَامَ رَجُلٌ مِنَ أَهْلِ الْيَمَنِ يُقَالُ لَهُ: أَبُو شَاهٍ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، اكْتُبُوا لِي، فَقَالَ: «اَكْتُبُوا لَهُ»، وفي روايةٍ: «اَكْتُبُوا لِأَبِي شَاهٍ»⁽¹⁾.

وَبَتَّ الْإِذْنَ الْخَاصُّ مِنْهُ ﷺ بِكَتَابَةِ حَدِيثِهِ لِلصَّحَابِيِّ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ ؓ، إِذْ قَالَ لَهُ ﷺ: «اَكْتُبْ، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، مَا خَرَجَ مِنْهُ إِلَّا حَقٌّ»⁽²⁾. وَأَشَارَ بِيَدِهِ إِلَى فِيهِ.

(1) الحديث أخرجه أبو داود في «سننه» (319/3)، كتاب العلم، باب: في كتابة العلم، ح(3649)،

والترمذي في «سننه» (39/5)، كتاب العلم، باب: ما جاء في الرخصة في كتابة العلم، ح(2667).

(2) الحديث أخرجه أحمد في «المسند» (192/2)، ح(6763)، والحاكم في «المستدرک» (1/106)،

ح(359).

وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه مَوْقُوفًا: «قَيَّدُوا الْعِلْمَ بِالْكِتَابَةِ»⁽¹⁾.

ويظهرُ بينَ هذه الأحاديثِ التعارضُ، إذ بعضها فيه التصريحُ بالتهيءِ عن الكتابة، وبعضها فيه التصريحُ بالإذنِ بالكتابة، والحقُّ: أنَّه لا تعارضُ، وقد أجتهدَ كثيرٌ، مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الْجَمْعِ بَيْنَهَا، وَأَحْسَنُ مَا قِيلَ فِي ذَلِكَ؛ هُوَ الْقَوْلُ بِنَسْخِ أَحَادِيثِ التَّهْيِءِ عَنِ الْكِتَابَةِ.

وخشيةُ اللبسِ بينَ القرآنِ والحديثِ، معقولةٌ في أوَّلِ الأمرِ وفي صدرِ الهجرة، لَمَّا كَانَ الْمُسْلِمُونَ فِي الْمَدِينَةِ وَمَعَهُمْ مَنْ لَمْ يُسَلِّمْ مِنَ الْمَنَافِقِينَ وَالْيَهُودِ، وَلَمْ يَكُنْ قُرَّاءُ الْقُرْآنِ وَالْحَفِظَةُ، فِي هَذِهِ الْحَالَةِ: يُمَكِّنُ أَنْ يُتَّصَرَ وَقُوْعُ اللَّبْسِ بَيْنَ الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ، فَحَصَلَ التَّهْيِءُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ حَتَّى يَتَفَرَّغَ الْمُسْلِمُونَ لِحِفْظِ الْقُرْآنِ وَيَكْتُمُوا الْقُرَّاءَ، فَإِذَا انْتَشَرَ حِفْظُ كِتَابِ اللَّهِ، اسْتَغْلَوْا بِالسُّنَّةِ وَأَلْفَقَهُ بِجَانِبِ الْقُرْآنِ.

وليسَ مِنَ الْمَعْقُولِ أَنْ يَقَعَ اللَّبْسُ بَعْدَ انْتِشَارِ الْحِفْظِ لِلْقُرْآنِ وَتَمَكُّنِهِمْ فِيهِ، إِذَا لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ التَّهْيِءُ عَنِ الْكِتَابَةِ هُوَ الْمَتَأَخَّرُ، وَإِنَّمَا الَّذِي يَصِحُّ هُوَ أَنْ يَكُونَ النُّهْيُ عَنِ الْكِتَابَةِ كَأَنَّ سَابِقًا فِي صَدْرِ الْإِسْلَامِ، ثُمَّ جَاءَ الْإِذْنُ بِالْكِتَابَةِ، وَبِهِ يَتَمُّ التَّرْتِيبُ التَّعْلِيمِيُّ فِي تَحْصِيلِ الْعِلْمِ وَتَقْدِيمِ الْأَهَمِّ عَلَى الْمُهْمِّ.

فإِذَا تَمَكَّنَتِ الْأُمَّةُ فِي كِتَابِ اللَّهِ - وَهُوَ الْأَصْلُ - تَعَلَّمُوا السُّنَنَ وَالْبَيَانَ لِكِتَابِ اللَّهِ ﷻ، وَخَاصَّةً بَعْدَ وَفَاةِ النَّبِيِّ ﷺ وَاسْتِمَامِ نَزُولِ الْقُرْآنِ.

وَقَدْ فَهَمَ كَثِيرٌ مِنَ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم هَذَا الْإِذْنَ الَّذِي جَاءَ بَعْدَ نَهْيِهِمْ، فَقَيَّدُوا كَثِيرًا مِنَ السُّنَنِ كَمَا ثَبَتَ ذَلِكَ وَنُقِلَ إِلَيْنَا، وَمِنْ ذَلِكَ:

1 - صحيفَةُ عَلِيٍّ رضي الله عنه، وَهِيَ مَشْهُورَةٌ. رَوَى الْبُخَارِيُّ بِسَنَدِهِ عَنِ أَبِي جُحَيْفَةَ قَالَ: «قَلْتُ لِعَلِيِّ: هَلْ عِنْدَكُمْ كِتَابٌ؟ قَالَ: لَا، إِلَّا كِتَابُ اللَّهِ، أَوْ فَهَمُّ أُعْطِيَهُ رَجُلٌ مُسْلِمٌ، أَوْ مَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ. قَلْتُ: فَمَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ؟ قَالَ: الْعَقْلُ، وَفَكَأَنَّ الْأَسِيرَ، وَلَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ»⁽²⁾. وَفِي الرَّوَايَاتِ الْأُخْرَى لِهَذَا الْحَدِيثِ،

(1) الحديث أخرجه الحاكم في «المستدرک» (306/1)، ح (360).

(2) الحديث متفق عليه أخرجه البخاري في «صحيحه» (36/1). كتاب العلم، باب: كتابة العلم، ح (111)، ومسلم في «صحيحه» (217/4) كتاب العتق، باب: تحريم تولي العتيق غير موالیه، ح (1370).

زيادات عن بعض مسائل تَضَمَّتْهَا هَذِهِ الصَّحِيفَةُ⁽¹⁾.

2 - الصَّحِيفَةُ الصَّادِقَةُ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رضي الله عنه ، وَذَكَرَ أَبُو الْأَثِيرِ أَنَّهَا تَضُمُّ أَلْفَ حَدِيثٍ⁽²⁾ ، وَسَمَّاها هُوَ بِنَفْسِهِ: «الصَّادِقَةُ» .

3 - صَحِيفَةُ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ رضي الله عنه ، وَهِيَ الَّتِي يَقُولُ فِيهَا التَّابِعِيُّ قَتَادَةُ بْنُ دِعَامَةَ السَّدُوسِيُّ: إِنَّهُ يَحْفَظُهَا وَيَعْتَنِي بِهَا أَكْثَرَ مِنْ غَيْرِهَا⁽³⁾.

المرحلة الثانية: تدوين الحديث وجمعه في المصادر:

تَبَّتْ لَنَا مِمَّا سَبَقَ أَنْ بَعْضَ الصَّحَابَةِ كَانُوا قَدْ كَتَبُوا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم شَيْئاً كَثِيراً مِنْ أَحَادِيثِهِ بِجَانِبِ مَا أُوذِعُوهُ حَوَافِظُهُمْ الْقَوِيَّةَ وَقَرَائِحُهُمُ الصَّافِيَةَ ، وَهَكَذَا مَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ التَّابِعِينَ ، إِذْ وَرِثُوا عُلُومَهُمْ وَرَوَوْا عَنْهُمْ مَا حَفِظُوهُ وَكَتَبُوهُ .

ثُمَّ لَمَّا ائْتَشَرَ الْإِسْلَامُ وَاتَّسَعَتِ أَلْبِلَادُ وَشَاعَ الْإِبْتِدَاعُ ، وَتَفَرَّقَتِ الصَّحَابَةُ بِالْأَمْصَارِ ، وَمَاتَ كَثِيرٌ مِنْهُمْ فِي الْحُرُوبِ وَغَيْرِهَا ، وَكَادَ أَنْ يَقِلَّ الضَّبْطُ وَتَضَعُفَ مَلَكَةُ الْحِفْظِ ، دَعَتِ الْحَاجَةُ إِلَى تَدْوِينِ السُّنَّةِ كُلِّهَا وَكِتَابَتِهَا ، فَكَتَبَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَمْرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ (ت 101 هـ) عَلَى رَأْسِ الْمِائَةِ الْأُولَى إِلَى عَامِلِهِ وَقَاضِيهِ عَلَى أَسْمَدِينَةَ أَبِي بَكْرٍ بِنِ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ (ت 120 هـ): (انظُرْ مَا كَانَ مِنْ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فَارْتَبِئْهُ ، فَإِنِّي خِفْتُ دُرُوسَ الْعِلْمِ وَذَهَابَ الْعُلَمَاءِ)⁽⁴⁾.

وَأَوْصَاهُ أَنْ يَكْتَبَ لَهُ مَا عِنْدَ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَنْصَارِيِّ (ت 98 هـ) ، وَالْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرِ الصَّدِيقِ (ت 107 هـ) . وَكَذَلِكَ كَتَبَ إِلَى عُمَالِهِ فِي أُمَّهَاتِ الْمَدِينِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِجَمْعِ الْحَدِيثِ ، وَمِمَّنْ كَتَبَ إِلَيْهِ بِذَلِكَ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمِ بْنِ شَهَابِ الزُّهْرِيِّ (ت 124 هـ) فِي الْمَدِينَةِ .

وَمِنذُ ذَلِكَ الْحِينِ أَقْبَلَ الْعُلَمَاءُ عَلَى كِتَابَةِ السُّنَنِ وَتَدْوِينِهَا ، وَشَاعَ ذَلِكَ فِي

(1) أخرجُه النَّسَائِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (23 / 8) ح (4744) وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (119 / 1) ح (965 و 966) .

(2) «أَسَدُ الْغَابَةِ» ، (233 / 3) .

(3) «طَبَقَاتُ ابْنِ سَعْدٍ» ، (189 / 2) .

(4) «صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ» ، (33 / 1) ، كِتَابُ الْعِلْمِ ، بَابُ: كَيْفَ يَقْبُضُ الْعِلْمُ .

الطبقة التي تلي طبقة الزهري، فكتب عبد الملك بن العزيز ابن جريج المتوفى سنة (150هـ) بمكة، ومحمد بن إسحاق المتوفى سنة (150هـ)، ومالك بن أنس المتوفى سنة (179هـ) بالمدينة، والربيع ابن صبيح المتوفى سنة (160هـ) بالبصرة، وسعيد بن أبي عروبة المتوفى سنة (156هـ) بالبصرة، وحماد بن سلمة المتوفى سنة (167هـ) بالبصرة، وسفيان بن سعيد الثوري المتوفى سنة (161هـ) بالكوفة، وعمرو بن يحميد الأزاعي المتوفى سنة (157هـ) بالشام، وهشيم بن بشير الواسطي المتوفى سنة (183هـ) ببغداد، وعبد الله بن المبارك المتوفى سنة (181هـ) بخراسان رحمهم الله تعالى.

كان هؤلاء جميعاً في عصر واحد، ولا يدري أيهم أسبق إلى جمع الحديث، ثم تلاهم كثير من أهل عصرهم في النسخ على منوالهم. وكانت طريقتهم في جمع الأحاديث، وضع «أجزاء» أو «صُحف» أو «نسخ» تضم أحاديث كل صحابي على حدة، أو أنهم يضعون الأحاديث المتناسبة في باب واحد، ثم يضمون جملة من الأبواب بعضها إلى بعض، ويجعلونها مصنفًا واحداً، ويخلطون الأحاديث بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين، على خلاف ما كان يصنعه أهل القرن الأول كالزهري (ت124هـ)، فإنهم كانوا يخصون كل مؤلف باب من أبواب العلم، يجمعون فيه الأحاديث المتناسبة مختلطة بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين.

على أنه لم يصلنا من هذه المصنفات سوى ما صنّفه مالك بن أنس (ت179هـ) وهو «الموطأ»، ولعل السبب هو سنة التطور في التأليف⁽¹⁾، فهي التي قضت على هذه المؤلفات، لكن المتأخرين استفادوا منها، وضمّنها في كتبهم، فوصلت إلينا عبرها.

وفي هذه المرحلة يقول الحافظ السيوطي:

أول جامع الحديث والأثر ابن شهابٍ أمراً له عَمَز⁽²⁾

وكان هذا هو ابتداء التدوين العام في هذه المرحلة، وهو التدوين الرسمي الذي دعت إليه الحكومة الإسلامية آنذاك في النصف الأول من القرن الهجري

(1) انظر: الفصل الثاني من هذا الباب: مناهج المحدثين.

(2) «الفية السيوطي»، ص: (7).

الثاني، وفيه نشطت حركة التصنيف والجمع والكتابة، وشارك في ذلك كثير من أئمة العلم، وفحول الرواية.

استمر جمع الحديث مُسنداً في (المصادر) إلى نهاية القرن الخامس الهجري، وظهرت خلال هذه الفترة دواوين السنّة المعبرة كالمسانيد، والموطّآت، والجوامع، والسنن، والمصنّفات، والمستدركات، والمستخرجات.

ثم توقفت عملية جمع الحديث، ولم يعد العلماء بعد ذلك يقبلون رواية أحد بالأسانيد، إن لم يوجد حديثه في كُتب السابقين، بسبب طول سلسلة السند، حيث بلغت نحو عشرة رجال، وبسبب احتمال الخطأ لبُعْد العهد عن الجيل الأول، ولندرة أن تشذ رواية خلال هذه الفترة الطويلة عن أحد من الأئمة السابقين فلا يذكرها في كتابه، وفي ذلك يقول الإمام البيهقي (ت458هـ) في مقدمة كتابه «المدخل إلى السنن الكبرى»:

(فمن جاء اليوم بحديث لا يوجد عند جميعهم لم يُقبل منه، ومن جاء بحديث معروف عندهم، فالذي يرويه لا ينفرد بروايته، والحُجّة قائمة بحديثه برواية غيره، والقصد من روايته والسماع منه أن يصير الحديث مُسلسلاً بـ «حدثنا» و«أخبرنا» وتبقى هذه الكرامة التي خُصت بها هذه الأمة شرفاً لنبيّنا المصطفى ﷺ⁽¹⁾).

وهكذا تمّ جمع الحديث وتدوينه في (المصادر) خلال القرون الخمسة الأولى، ويُقدّر بعض الدارسين عدد الأحاديث بطرقها ورواياتها ما يزيد على المليون، يقول الإمام أحمد: (أحفظ ألف ألف حديث) وهذا بدون شك بالمكثّر، ويُقدّرون عدد الأحاديث الصالحة للاحتجاج بدون المُكثّر بخمسة عشر ألف حديث، كما يقدرّون عدد المصادر التي جمعت الحديث خلال القرون الخمسة الأولى بألفين وخمسمائة كتاب.

المرحلة الثالثة: تأليف (المراجع) منذ القرن الخامس إلى أيامنا:

بعد القرن الخامس الهجري استمرت جهود علماء الحديث في التأليف، وقام

(1) ابن الصلاح، «المقدمة في علوم الحديث»، ص: (108).

المحدثون بخدمة (المصادر) الأصلية للحديث التي وُضعت خلال القرون الخمسة الأولى بطرقٍ ووسائلٍ شتى، ووضعوا أهم (المراجع) فيه.

فظهرت: شروح الكتب الأصول، «كفتح الباري بشرح صحيح البخاري» لابن حجر العسقلاني (ت852هـ).

وظهرت الكتب الجامعة لرجال الحديث، «كتهذيب الكمال» للميزي (ت742هـ)، وبيان أقوال علماء «الجرح والتعديل» فيهم.

وظهرت كتب تخريج الحديث، «كنصب الرأية» للزيلعي (ت762هـ) ونقَد العلماء الأحاديث الواردة في الكتب الأصول، وحكموا عليها تصحيحاً وتضعيفاً واحداً واحداً.

واستخرجوا فقه الحديث في كتب أحاديث الأحكام، «كالإمام» لابن دقيق العيد (ت702هـ).

ثم تفتنوا في التأليف في الحديث، فظهرت كتب «الجوامع» و«المجاميع» و«الزوائد» و«الأطراف» و«الترتيب» و«الأوائل» و«الأربعونات» و«المعاجم».

كما أفردوا كل مجموعة من الأحاديث ذات الصفة المشتركة بتأليف، فظهرت كتب «الأحاديث المشتهرة» و«الموضوعات» و«الأحاديث القدسية» و«المسلسلات» و«الضعيفة».

وأفردوا تأليف للأحاديث ذات الموضوع الواحد، ك«الشمائل»، و«الفضائل» و«المناقب»، و«أحاديث التفسير»، و«أحاديث الأحكام»، و«الترغيب والترهيب»، و«الأذكار»، و«عمل اليوم والليلة» و«الزهد» و«الطب».

وما زالت خدمة الحديث مستمرة إلى زماننا هذا.

الفصل الثالث مناهج المحدثين

يُعتبر القرنان الثاني والثالث الهجريان المرحلة الذهبية لعلم الحديث، فبعد أن كان الجمع هو الصفة العامة للتدوين في مراحل الأولى، أخذ التصنيف يتطور ويتنوع شيئاً فشيئاً حتى نضج واكتمل في هذا العصر، إذ ظهرت «الموطآت»، و«المصنّفات»، و«المسانيد»، و«السنن»، و«الأجزاء»، و«الجوامع»، و«المستخرجات»، و«المستدركات»... وهذه الكتب غدت المصادر الرئيسية للحديث فيما بعد.

وقد تنوعت مناهج العلماء في تأليفها حسب منهجين اثنين؛ يقول ابن الصلاح (ت643هـ): (وللعلماء بالحديث في تصنيفه طريقتان: إحداهما: التصنيف على الأبواب، وهو تخريجه على أحكام الفقه وغيرها، والثانية: أن يُخرّجوا في مُسند كلّ صحابي ما رَوَّه من حديثه).

فمن الكتب المؤلفة على الأبواب: «الموطآت»، و«المصنّفات»، و«السنن»، و«الجوامع»، و«الأجزاء الموضوعية»، و«المستدركات»، و«المستخرجات».

ومن الكتب المؤلفة على الرواة: «الأجزاء»، و«الصُحف»، و«النُسُخ»، و«المسانيد»، و«المعاجم»، و«الأطراف».

● فالموطأ: في اصطلاح المحدثين هو الكتاب المرتب على الأبواب الفقهية، ويشتمل على الأحاديث المرفوعة والموقوفة والمقطوعة، أي على الأحاديث النبوية، وآثار الصحابة والتابعين، وممن صنّف الموطآت ابن أبي ذئب، محمد بن عبد الرحمن المدني (158هـ)، ومالك بن أنس (179هـ) وعبدان، أبو محمد، عبد الله بن محمد المروزي (293هـ)...

● والمصنّف: في اصطلاح المحدثين هو الكتاب المرتب على الأبواب

الفقهية، دون سائر أبواب الدين من سير ومغازي ومناقب وفضائل وشمائل، ويشتمل أيضاً على الأحاديث النبوية وآثار الصحابة والتابعين، فهو كالموطأ تماماً، وإن اختلفت تسميته، وممن ألف في المصنفات: حماد بن سلمة (167هـ)، ووكيع ابن الجراح (196هـ)، وعبد الرزاق بن همام الصنعاني (211هـ)، وابن أبي شيبة (235هـ)، وبقي بن مخلد (276هـ)...

● **والمسند:** في اصطلاح المحدثين هو الكتاب الذي يفرد حديث رسول الله ﷺ خاصة عن آثار وفتاوى الصحابة والتابعين، والأساس في ترتيبه جمع أحاديث كل صحابي على حدة، وممن ألف في المسانيد: أسد بن موسى (212هـ)، والعَبَّاسِي (213هـ)، ومسدد بن مسرهد (228هـ)، ونعيم بن حماد (228هـ)، وإسحاق بن راهويه - شيخ البخاري - (238هـ)، وعثمان بن أبي شيبة (239هـ) وأحمد بن حنبل (241هـ)...

● **والسنن:** في اصطلاح المحدثين هي الكتب المرتبة على الأبواب الفقهية، وليس فيها شيء من الموقوف؛ لأن الموقوف لا يسمى في اصطلاحهم سنة ويُسمى حديثاً. وممن ألف في «السنن»: سعيد بن منصور (227هـ)، والدارمي (255هـ)، وأبي داود (275هـ)، وابن ماجه (275هـ)، والترمذي (279هـ)، والنسائي (303هـ)، والداقطني (385هـ)، والبيهقي (458هـ)...

● **والجزء:** في اصطلاح المحدثين هو الكتاب الجامع لأحاديث تتعلق بموضوع واحد على سبيل البسط والاستقصاء، ككتابتَي «الجهاد» و«الزهد» لعبد الله ابن المبارك (181هـ)، وكتاب «الذكر والدعاء»، لأبي يوسف صاحب أبي حنيفة (182هـ)، و«فضائل القرآن» للشافعي (204هـ)، و«الفتن والملاحم» للمروزي (228هـ)، و«الزهد» و«الورع» و«فضائل الصحابة» لأحمد بن حنبل (241هـ)، و«جزء رفع اليدين في الصلاة» و«القراءة خلف الإمام» للبخاري (256هـ)...

● **والجامع:** في اصطلاح المحدثين هو الكتاب الجامع لكل أبواب الدين من الإيمان وأبواب الفقه، والتاريخ، والسير، والمغازي، والتفسير، والفضائل، والشمائل، وأمور الآخرة... ويشتمل على الأحاديث المرفوعة، وممن ألف في الجوامع: ابن وهب المصري (197هـ)، وشيخ المحدثين بلا منازع، الإمام أبو

عبد الله البخاري (256هـ) الذي استجلى التصانيف السابقة، ورحل في طلب الحديث، وانتخب الشيوخ، وصنف كتابه «الجامع الصحيح المسند»، وتلاه تلميذه وصاحبه الإمام مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (261هـ) فصنف كتابه «الجامع الصحيح» فكان ثاني كتابين ملأ الدنيا، واستحوذا على ثقة الناس.

وممن صنف في الجوامع أيضاً الترمذي (279هـ)، ولكنه لم يتحرّر جمع الصحيح في كتابه كما فعل الشيخان، بل جمع الصحيح والحسن وغير ذلك، وأبان عن درجة كلّ حديث في كتابه.

● والمستدرک: في اصطلاح المحدثين هو كل كتاب جمع فيه مؤلفه الأحاديث التي استدرکها على كتاب آخر مما فاته على شرطه مثل «المستدرک على الصحيحين» للحاكم النيسابوري (405هـ)...

● والمستخرج: عند المحدثين هو أن يأتي المصنّف المتخرج إلى كتاب من كتب الحديث فيخرج أحاديثه بأسانيد لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب، فيجتمع معه في شيخه أو من فوقه، ولو في الصحابي، وشرطه أن لا يصل إلى شيخ أبعد حتى يفقد سنداً يوصله إلى الأقرب إلاّ لعدرٍ من علو أو زيادة مهمة، وربما أسقط المتخرج أحاديث، لم يجد له بها سنداً يرتضيه، وربما ذكرها من طريق صاحب الكتاب: ويتفق ترتيب المتخرج مع ترتيب الكتاب المخرج عليه. وهناك مستخرجات كثيرة على عدد من الكتب، لكن المستخرجات على الصحيحين معاً أو على أحدهما زادت على العشرة:

منها على البخاري: مستخرج الإسماعيلي (371هـ) ومستخرج الغطريفي (377هـ) ومستخرج ابن أبي ذهل (378هـ).

وعلى مسلم: مستخرج أبي عوانة (310هـ) ومستخرج الحيري (311هـ)، ومستخرج أبي حامد الهروي (355هـ).

وعلى الصحيحين: مستخرج أبي نُعَيْم (430هـ) ومستخرج ابن الأخرم (344هـ) ومستخرج أبي بكر البزقاني (425هـ).

ومن المستخرجات على الحنن: مستخرج قاسم بن أصبغ على «سنن أبي داود»، ومستخرج أبي نعيم على «كتاب التوحيد» لابن خزيمة.

قيمة هذه المصنّفات:

تعتبر هذه المصنّفات «المصادر الأصلية» التي جمعت أحاديث رسول الله ﷺ، فقد تمّ خلال هذه الحقبة من الزمن تدوين الحديث، بعد أن كان يُروى عن الشيوخ في القرن الأول ومطلع القرن الثاني، وقد استمرت عملية الجمع والتدوين حتى نهاية القرن الخامس، إذ انتقل منهج علم الحديث بعد هذا التاريخ للدراسات النقدية تصحيحاً وتضعيفاً، وتجريحاً وتعديلاً، وشرحاً، وانتخاباً... وتناولت دراسات العلماء فيما بعد مؤلفات القرون الخمسة الأولى الأصلية واعتمدت عليها، واسمّدت منها.

ونظراً لهذه المكانة الرفيعة التي احتلتها هذه المؤلفات الأولى (المصادر)، كان من الضروري معرفة قيمة كل واحد منها إذ لا يكفي في الاعتماد على أحد هذه المصنّفات كونه قد وُضِعَ في هذه القرون، وقد تفاوتت الثقة فيها؛ لأن من العلماء من تحرّى جمع الصحيح في كتابه، ومنهم من ضمّن في كتابه الصحيح والحسن والضعيف دون مراعاة منه للصحيح فقط، ومتمن تحرّى جمع الصحيح سوى البخاري ومسلم، ابن خزيمة (311هـ)، وأبو عوانة (316هـ)، وابن حبان (345هـ)، وقد وقفوا إلى حدّ كبير في ذلك.

وجُمعت كذلك في هذه القرون مصنّفات كثر فيها الضعيف من شاذ ومنكر ومضطرب، مع استتار حال رجالها، وعدم تداول ما شدّت به أو انفردت، كمسند ابن أبي شيبة (235هـ)، والطيالسي (204هـ)، وعبد بن حميد (249هـ)، وعبد الرزّاق (211هـ) وكتب البيهقي (458هـ) والطبراني (360هـ)، والطحاوي (321هـ). وهذه الطبقة لا يستطيع الاعتماد عليها والاستمداد منها إلاّ جهابذة المحدثين.

كما جُمعت في هذه القرون أيضاً مصنّفات هزيلة، جُمعت من أفواه القصاص والمؤرّخين غير العُدول، كما في تصانيف ابن مرزويه (410هـ)، وابن شاهين

(385هـ) وأبي الشَّيْخ (369هـ)، وهذه الطبقة الأخيرة لا يعول عليها أحد، وتحتاج لجهود كبيرة لتمييز صحيحها من سقيمها.

تدوين الصَّحِيح:

ذكرنا أن الكُتُبَ والمصنُفَاتِ التي كانت مِنْ ثَمَرَاتِ الْأَمْرِ الرَّسْمِيِّ بتدوين السنّة في المرحلة الثَّانِيَةِ لم يعبَأَ أكثرُها بالتمييز - في ذلك الجَمْعِ - بين صحيح الأخبار وسقيمها، وناسخها ومنسوخها، وترتيبها وتنسيقها، وضَمَّ بعضها إلى بعض بحسب المناسبات، وهذا ممَّا يعجزُ عن إدراكه غيرُ أهلِ الفنِّ، ويتعبُ في تحصيله المُستفيدُ المُستعجلُ مِنْ أهلِ العلمِ.

لذلك تحرَّكت همةُ إمام أهل الحديث أبي عبد الله مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلِ الْبُخَارِيِّ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى لَجْمَعِ طَائِفَةٍ كَبِيرَةٍ مِنَ الْأَحَادِيثِ الَّتِي صَحَّحَ أَسَانِيدُهَا، وَسَلِمَتْ مُتُونُهَا مِنَ الْعِلَلِ، مُرْتَبَةً عَلَى أَبْوَابِ الْفَقْهِ وَالسِّيَرِ وَالتَّفْسِيرِ، مُرَاعِيًا فِيهِ الْقَوَاعِدَ وَالْأَصُولَ الَّتِي حَرَّرَهَا عُلَمَاءُ أَصُولِ الْحَدِيثِ لَضَبْطِ مَقَائِسِ الصَّحَّةِ وَمَوَازِينِهَا.

وشجَّعَهُ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُ شَيْخِهِ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ رَاهُوَيْهِ (ت230هـ) لتلاميذه: (لو جَمَعْتُمْ كِتَابًا مُخْتَصَرًا لِصَحِيحِ سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ). قَالَ الْبُخَارِيُّ: (فوقَ ذلك في قلبي، فأخذتُ في جَمْعِ «الجامعِ الصَّحِيحِ»).

ثم تواترت الكُتُبُ الصَّحِيحَةُ في هذا البابِ، مثلُ «صحيحِ مُسْلِمٍ» و«أبْنِ حِبَّانٍ» و«أبْنِ خُوَيْمَةَ» وغير ذلك، لكن لم يصحَّ ذلك حَسَبَ واقعِ الحالِ إلا للبخاري ومسلم، وأما الآخرون ففي كتبهم الصحيح والحسن والضعيف.

وفي هذه المرحلة يقولُ الشُّيُوطِيُّ:

وَأَوَّلُ الْجَمَاعِ بِأَقْتِصَارٍ عَلَى الصَّحِيحِ فَقَطِ الْبُخَارِيُّ

الفصل الرابع

ظهور الوضج ومقاومته ونشأة علم الجرح والتحجيل

الوضج: هو الكذب على رسول الله ﷺ ونسبة أحاديث إليه لم يقلها كذباً وزوراً وافتراءً، وقد حذر منه ﷺ فقال: «إِنَّ كَذِبًا عَلَيَّ لَيْسَ كَكَذِبِ عَلَى أَحَدٍ، مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»⁽¹⁾.

وقوع الفتنة⁽²⁾:

ظهر الوضج في الحديث بعد وقوع «الفتنة»، ومقتل الخلفاء الراشدين الثلاثة: عمر سنة (23هـ)، وعثمان سنة (35هـ)، وعلي سنة (40هـ)، على يد أعداء الإسلام، بقيادة اليهودي: «ابن السؤداء»⁽³⁾. وقد أخبر رسول الله ﷺ عنها فقال:

(1) حديث متفق على صحته، أخرجه البخاري في «صحيحه»، في كتاب العلم، باب: (38)، ومسلم في «صحيحه» في الزهد، ح(72).

(2) للوقوف على تفاصيل الفتنة انظر: «تاريخ الطبري» (4/352)، حوادث سنة (35هـ)، و«البدية والنهاية» لابن كثير، (7/195)، و«المواصم من القواصم»، لأبي بكر ابن العربي، وكتاب «تاريخ الدولة الأموية»، للدكتور يوسف العث، وكتاب «المنهج الحديث في علوم الحديث» قسم التاريخ لمحمد السماحي، وكتاب «عثمان بن عفان» لمحمد صادق عرجون، وكتاب «الخلفاء الراشدون بين الاستخلاف والاستهاد» لصلاح عبد الفتاح الخالدي.

(3) هو عبد الله بن سبأ: رأس الطائفة السبئية. وكانت تقول بألوهية علي. أصله من اليمن، كان يهودياً وأظهر الإسلام. رحل إلى الحجاز فالبصرة فالكوفة. ودخل دمشق في أيام عثمان بن عفان، فأخرجه أهلها، فأنصرف إلى صعيد مصر، وجهر ببدعته. ومن مذهبه؛ رجعة النبي ﷺ فكان يقول: العجب ممن يزعم أن عيسى يرجع، ويكذب برجوع محمد! ونقل ابن عساكر عن الصادق: (لَمَّا بُويعَ عَلِيٌّ قَامَ إِلَيْهِ ابْنُ سَبَأٍ فَقَالَ لَهُ: أَنْتَ خَلَقْتَ الْأَرْضَ وَبَسَطْتَ الرِّزْقَ! فَنفَاهُ إِلَى سَابَاطِ الْمَدَائِنِ، حَيْثُ الْقَرَامِطَةُ وَغُلَاةُ الشَّيْخَةِ). وكان يقال له: «ابن السؤداء» لسواد أمه. وفي كتاب «البدء والتاريخ» للمقدسي: (يقال للسبئية «الطيار» لزعهم أنهم لا يموتون وإنما موتهم طيران نفوسهم في الغلس، وأن علياً حي في السحاب، وإذا سمعوا صوت الرعد قالوا: غضب علي! ويقولون بالتناسخ والرجعة). وقال ابن حجر العسقلاني: (ابن سبأ، من غلاة الزنادقة، أحسب أن علياً حرقه بالنار)، انظر: «البدء والتاريخ» =

«تكون فتنة تَسْتَنْظِفُ الْعَرَبَ، قَتَلَاهَا فِي النَّارِ، اللِّسَانُ فِيهَا أَشَدُّ مِنْ وَقْعِ السِّيفِ»⁽¹⁾.
وعن أم مالك البهزية قالت: ذكر رسولُ الله ﷺ فِتْنَةً فَقَرَّبَهَا، قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَنْ خَيْرُ النَّاسِ فِيهَا؟ قَالَ: «رَجُلٌ فِي مَاشِيَتِهِ يُوَدِّي حَقَّهَا وَيَعْبُدُ رَبَّهُ، وَرَجُلٌ آخِذٌ بِرَأْسِ فَرَسِهِ يُخَيِّفُ الْعَدُوَّ وَيُخَيِّفُونَهُ»⁽²⁾.

ظَلَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ نَزُولِ الْوَحْيِ عَلَيْهِ وَتَبْلِيغِهِ بِالرِّسَالَةِ طِيلَةَ ثَلَاثِ وَعِشْرِينَ سَنَةً يَدْعُو النَّاسَ إِلَى اللَّهِ، وَيُنْشُرُ «الْإِسْلَامَ»، وَلَمْ يَنْتَقِلْ إِلَى الرَّفِيقِ الْأَعْلَى إِلَّا وَالْإِسْلَامُ قَدْ عَمَّ جَزِيرَةَ الْعَرَبِ بِكَامِلِهَا، وَكَانَ قَبْلَ وَفَاتِهِ يَجْهَزُ جَيْشًا بِقِيَادَةِ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، لِيُوجِّهَهُ لِحَرْبِ الرُّومِ، فَفَهِمَ أَصْحَابُهُ عَزْمَهُ عَلَى مُتَابَعَةِ نَشْرِ الْإِسْلَامِ خَارِجَ الْجَزِيرَةِ الْعَرَبِيَّةِ.

وهذا ما أكمله الخلفاء الراشدون أبو بكر وعمر وعثمان بعده، وانتشر الإسلام في الشرق والغرب، وصارت الدولة الإسلامية أقوى دُولِ الْأَرْضِ جَمِيعًا وَأَوْسَعَهَا رَقْعَةً، بَعْدَ أَنْ حَارَبَتْ دَوْلَتَيْ الرُّومِ وَالْفَرَسِ فِي الْيَرُومُوكِ وَالْقَادِسيَّةِ وَهَزَمْتَهُمَا.

تمت الفتوحات الإسلامية في أرجاء العالم خلال ربع قرن من الزمن، ممّا أدهش العالم وأذهله، ودلّ على قوّة إيمان المسلمين، وتماسكهم الداخلي ووحدة كلمتهم وصفهم، وهكذا انتشر الإسلام، ودخل الناس في دين الله أفواجاً.

أزعج انتصار الإسلام أعداءه الذين لم يدخل نورُ الله قلوبهم؛ لأنه ذهب بنفوذهم وسلطانهم ودولهم، وجعلهم تابعين لنفوذه وحُكمه وحُلفائه، فعاشوا تحت

= للمقدسي (129/5)، و«اللسان الميزان» لابن حَجَر العسقلاني (279/3)، و«عقيدة الشيعة» (58 و59)،

و«تهذيب ابن عساكر»، لابن بدران (428/7)، والمراجع المتقدمة في الفتنة.

(1) الحديث أخرجه أحمد في «المسند» (212/2)، وأبو داود في «الفتن»، باب: كَفَّ اللِّسَانَ، ح (4265) ومعنى «تستظف العرب» أي تستوعبهم هلاكاً، وقد قُتِلَ فِي الْفِتْنَةِ سَبْعُونَ أَلْفًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ، مِنْهُمْ مَنْ هُوَ مُبَشَّرٌ بِالْجَنَّةِ، كَطَلْحَةَ وَالزُّبَيْرِ.

(2) الحديث أخرجه الترمذي في «سننه» (341/6)، في الفتن، باب: كيف يكون الرجل في الفتنة، ح (2178).

ظلال السيوف مُناققين يُظهرون الإسلام أمام أهله، وَيُبْطِئُونَ الكُفْرَ، وَيَتَرَبَّصُونَ بالمسلمين الفُرْصَ، لحربهم والانقضاض عليهم، وإزالة دولتهم الفتية الناشئة.

وكان أعداء الإسلام متمثلين بالفئات التالية:

1 - مشركو العرب ومُناققوهم الذين لم يدخلوا في الإسلام، أو ارتدوا بعد وفاة النبي ﷺ⁽¹⁾.

2 - أهل الكتاب من اليهود والنصارى الذين حاربهم الرسول ﷺ وأجلاهم عن جزيرة العرب.

3 - الروم، والفرس المجوس الذين انكسرت شوكتهم وانهزموا أمام المسلمين، وزالت دُولُهُم.

وهؤلاء بمجموعهم كانوا يُشكّلون «مُعَارِضَةً» داخل الدولة الإسلامية، يجمعهم جامعٌ مُشْتَرِكٌ جميعاً، وهو الكُزْه الشديد للإسلام وأهله، وانتظار الفُرْصِ المؤاتية لحربه والقضاء عليه، وكان يمكن لهذه «المعارضة» المتفرقة المُشْتَتَّة أن تُشكل قُوَّةً إذا ما توحدت تحت قيادة واحدة!

وهذا ما استغله «ابنُ السُّودَاء»: عبد الله بن سبأ اليهودي⁽²⁾ (ت40هـ) الذي كان يسكن نُجْران من اليمن جنوب جزيرة العرب، فقد تظاهر بإعلان الإسلام، ليجعل من ذلك غِطَاءً لتحركاته في حرب الإسلام والمسلمين، وراح يجول في أرجاء العالم الإسلامي ليُوَحِّد قِوَى «المُعَارِضَةِ» ضد الإسلام، ورُكِّزَ عمله في الأطراف البعيدة للدولة الإسلامية، بعيداً عن مركز الخلافة «المدينة المنورة»، كالعراق والشام وجنوب مصر ونُجْد، وانضمَّ إليه عشرات الآلاف من المنافقين

(1) أخرج الطحاوي في «معاني الآثار» (211/3) بسنده إلى عبيد الله بن عبد الله بن عتبة قال: «أخذ بالكوفة رجالٌ يُفْشون حديثَ مُسَيِّمَةَ الكذاب، فكَتِبَ فيهم إلى عثمان بن عفان فكتبَ عثمانُ: أن أعرضَ عليهم دينَ الحق، وشهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، فَمَنْ قَبِلَهَا وَتَبَرَّأَ مِنْ مُسَيِّمَةَ فلا تُقْتَلْهُ، وَمَنْ لَزِمَ دِينَ مُسَيِّمَةَ فَأَقْتُلْهُ، فَقَبِلَهَا رجالٌ منهم فتركوها، ولزِمَ دينَ مُسَيِّمَةَ رجالٌ، فُقْتِلُوا». وكان مُسَيِّمَةَ من بني تميم من نُجْد.

(2) انظر: ترجمته في «لسان الميزان» (289/3)، لابن حجر العسقلاني.

والأعداء، من الشعوب التي دخلت حديثاً في الإسلام.

ولكي تنتشر دعوته اتخذ من حُبّ عليّ رضي الله عنه وآل بيّت رسول الله سيّاراً يُغطّي وراءه نواياه الخبيثة الهدامة، ونشر معتقداته الفاسدة وانخدع به كثير ممن دخل حديثاً في الإسلام.

مبادئ السبئية:

1 - القول برجعة محمدٍ ﷺ بعد الموت.

2 - تأليه عليّ ﷺ⁽¹⁾، وتفضيله على سائر الخلق والصحابة وحُلُول الإله فيه وفي ذريته بعده - والحُلُول من عقائد اليهود والمجوس -.

(1) أخرج البخاري في «صحيحه» (مع «فتح الباري» (1/ 267)) في كتاب «استتابة المرتدين»، باب: (2) حكم المرتد، ح (6922) بسنده إلى عكرمة قال: أتيت عليّ ﷺ بزنادقة، فأحرقهم، فبلغ ذلك ابن عباس، فقال: لو كنت أنا لم أحرقهم، لنهي رسول الله ﷺ: «لا تُعذبوا بعذاب الله» ولقننهم، لقول رسول الله ﷺ: «من بدل دينه فاقتلوه». قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في «فتح الباري» (12/ 270) في شرح هذا الحديث: (زعم أبو المظفر الاسفرايني في «الملل والنحل» أن الذين أحرقهم عليّ طائفة من الروافض ادعوا فيه الإلهية وهم السبائية وكان كبيرهم عبد الله بن سبأ يهودياً ثم أظهر الإسلام وابتدع هذه المقالة، وهذا يمكن أن يكون أصله ما روينا في الجزء الثالث من حديث أبي طاهر المخلص من طريق عبد الله ابن شريك العامري عن أبيه قال: قيل ليعليّ أن هنا قوماً على باب: المسجد يدعون أنك ربهم، فدعاهم فقال لهم: ويلكم ما تقولون؟ قالوا: أنت ربنا وخالقنا ورازقنا، فقال: ويلكم انما أنا عبد مثلكم أكل الطعام كما تأكلون وأشرب كما تشربون، إن أطعت الله أثابني إن شاء، وإن عصيته خشيت أن يعذبني، فاتقوا الله وارجعوا، فأبوا. فلما كان الغد غدوا عليه فجاء قنبر فقال: قد والله رجعوا يقولون ذلك الكلام، فقال: أدخلهم فقالوا كذلك، فلما كان الثالث قال: لئن قلت ذلك لأقتلكم بأخيقتلة، فأبوا إلا ذلك، فقال: يا قنبر ائتني بفعلّة معهم مروهم فخذ لهم أخدوداً بين باب المسجد والقصر وقال: احفروا فأبعدوا في الأرض، وجاء بالحطب فطرحه بالنار في الأخدود وقال: إني طارحكم فيها أو ترجعوا، فأبوا أن يرجعوا، فقذف بهم فيها حتى إذا احترقوا قال:

إني إذا رأيت أمراً منكراً أوقدت ناري ودعوت قنبراً وهذا سند حسن، وأما ما أخرجه ابن أبي شيبة من طريق قتادة «أن علياً أتى بناس من الزط يعبدون وثناً فأحرقهم» فسند منقطع، فإن ثبت حمل على قصة أخرى، فقد أخرج ابن أبي شيبة أيضاً من طريق أيوب ابن النعمان «شهدت علياً في الرحبة، فجاء رجل فقال: إن هنا أهل بيت لهم وثن في دار يعبدونه لقماع يمشي إلى الدار فأخرجوا إليه بمثال رجل قال فألهب عليهم على الدار).

3 - سبَّ مُعظم الصحابة وشمهم وتخطئتهم في عدم استخلاف علي بعد وفاة رسول الله، ونسب إليهم تحريف القرآن الكريم.

4 - أظهر لأتباعه كتاباً، ادعى أنه كتاب الله وأنه ليس فيه من القرآن الذي بين يدي المسلمين حرف واحد!

5 - تحريض أتباعه على الثورة على الخليفة الراشد عثمان بن عفان رضي الله عنه لإحقاق الحق بالقوة ونصب عليّ خليفة مكانه.

بدأ ابن السوداء دعوته منذ أيام الخليفة الراشد عمر بن الخطاب، لكنه لم يظهر - بسبب شدة عمر وحزمه - إلا بعد مقتله - وكان له يدٌ في ذلك - ومُبايعة الصحابة الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه.

إشعال الفتنة!

يذكر الطبري المؤرخ (ت311هـ) في كتابه «تاريخ الأمم والملوك» (4/352) أن أناساً منافقين عمِلوا للكيد للإسلام، ونظّموا شبكة تُنظّم الأكاذيب المُختلقة عن سيدنا عثمان، ومن جملة تذييرهم مُراسلة بعضهم بعضاً، فيكتب الواحد منهم لمن هو في بلدٍ غير بلده أخباراً مكذوبة عن ظلم عمال عثمان، وأنهم ضربوا فلاناً وسجنوا الآخر، وأخذوا مال فلانٍ ظلماً، والآخر يرسل له مثل ذلك، وكل منهم ينشر هذه الأشياء في بلده فيقول: جاءتنا أخبار كذا عن بلد كذا، فيرى الناس أن جميع بلاد المسلمين في شر إلا البلد الذي هم فيه، وكذلك بقيّة البلاد، يحصل فيها نفس الظن بعثمان رضي الله عنه وعماله، فتألب الناس، وبالتالي أوجدوا ناساً يحرضون الناس للثورة على الخليفة.

وهكذا انتهز المُفسدون الفرصة وجاؤوا جيوشاً جيوشاً في موسم الحج عام (35) للهجرة بصفة حجاج، وهم يُخفون السلاح، واجتمعوا في المدينة المنورة، وجاء أوان انطلاق الناس من المدينة المنورة إلى مكة المكرمة لأداء الحج، وحلّت المدينة من أهلها، لكن هؤلاء السببّيين تخلفوا وقعدوا! فحينئذ حاصروا سيدنا عثمان رضي الله عنه ووجهوا إليه الاتهامات، وتصدى الخليفة لهذه التَقولات

وأجاب عنها. والحوار في هذا الأمر موجود في مسند سيدنا عثمان من كتاب «المسند» للإمام أحمد رحمه الله تعالى وإسناده صحيح، ومن الحوار يتبين دُفع التَّقَوُّلات التي وجهها إليه القوم، وبالتالي يتبين لِمَنْ يتابع الطبري أن الحوار لم يكن لِتَبْيِينِ الحَقِيقَةِ وإنما كان ذريعة لقتل الخليفة.

ورأى سَيِّدُنَا عثمان ألا يوقع بين المسلمين مَوْقِعَةً، وَأَمَرَ كُلَّ مَنْ كَانَ فِي بَيْتِهِ ومن كان في المدينة من الصحابة الباقين، ألا يقاتِلُوا ولا يُدافعوا عنه، وبلغ به الأمر رضي الله عنه أنه قال لِعَبِيدِهِ؛ إِنَّ مَنْ يَضَعُ السِّلَاحَ مِنْهُمْ هُوَ حَرٌّ لَوَجْهِ اللَّهِ تَعَالَى. ولا يُعْلَمُ فِي التَّارِيخِ إنسان يضحى بنفسه هذه التضحية، وقد قال رضي الله عنه: إنه لا يريد أن يُرَاقَ من أَجَلِهِ مِخْجَمَةٌ دَم. إن هذا يُبَيِّنُ رَحْمَةَ هَذَا الخَلِيفَةِ وَحِرْصَهُ عَلَى رَعِيَّتِهِ، وَلَوْ عَمَّ الإِنصَافُ لَحَكَمَ الجَمِيعَ، وَأذَعَنُوا لِفَضْلِ عُثْمَانَ ﷺ ولازدادوا تعظيماً له، لِمَا وَصَلَ إِلَيْهِ مِنَ الإِثَارِ وَالتَّضْحِيَةِ، لَكِنَّ الكَيْدَ وَالأَغْرَاضَ الخَبِيثَةَ اسْتَمَرَّتْ عَلَى جَحْدِ مَقَامِهِ وَفَضْلِهِ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِ إِلَى أَنْ حَصَرُوهُ فِي بَيْتِهِ وَقَتَلُوهُ، عام (35هـ).

أحدث هذا الأمر زلزلة للمسلمين، وأدى إلى الاختلاف بين الصحابة؛ لأن قَتْلَةَ عُثْمَانَ أَنْدَسُوا فِي صَفُوفِ سَيِّدِنَا عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَظْهَرُوا التَّأْيِيدَ لَهُ، وَنَصَّبُوهُ خَلِيفَةً تَحْتَ التَّهْدِيدِ بِالقِتْلِ، فَمِنْ هُنَا سَاءَتِ الظُّنُونُ، وَحَدَّثَ القَيْلُ وَالقَالُ، وَحَسَبْنَا ذَلَالَةَ عَلِيٍّ ذَلِكَ تَحْيِيرُ الصَّحَابَةِ، حَتَّى إِنْ مِنْهُمْ مَنْ اعْتَزَلَ الجَمِيعَ لِأَنَّهُ لَمْ يَظْهَرَ لَهُ الحَقُّ، وَلَكِنَّهُمْ نَدِمُوا حِينَما عَلِمُوا أَنَّ الحَقَّ مَعَ سَيِّدِنَا عَلِيِّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ، خِصُوصاً فِي مَقْتَلِ سَيِّدِنَا عَمَّارِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَانْدَسَسَ أَوْلَئِكَ فِي صَفِّ سَيِّدِنَا عَلِيٍّ أَوْرَثَ شُبُهَةً وَإشْكَالاً.

ومما يفيد التباس الأمر انضمام ألصق الناس بعليٍّ وهو أخوه عَقِيلُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إِلَى صَفِّ مَعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ضِدَّ أَخِيهِ؛ فَالمَسْأَلَةُ اجْتِهَادِيَّةٌ فِي أَمْرِ التَّبَسُّ فِيهِ الحَقُّ، أَخْطَأَ فِيهَا مَنْ أَخْطَأَ فَنالَ أَجْرًا، وَأَصَابَ فِيهَا مِنْ أَصَابِ فَنالَ أَجْرَيْنِ، وَجَزَّ ذَلِكَ إِلَى مَطالِبَةِ مَعَاوِيَةَ وَكثِيرٍ مِنَ الصَّحَابَةِ سَيِّدِنَا عَلِيًّا بِتَسْلِيمِ قَتْلَةِ عُثْمَانَ، وَطالِبُهُمْ هُوَ بِالمَبايِعَةِ أَوَّلًا، فَهنا جاء البحث: هل نبايع أولاً ثم نقتص من القَتْلَةِ، أم نقتص أولاً ثم نبايع؟ فظهر لهم وترجح عندهم أن يجعلوا القصاص شرطاً

للمبايعة. ولكن في الحقيقة أن الواجب الأصلي هو مبايعة الإمام الذي انعقدت بيعته وقد تمت البيعة لسيدنا علي كرم الله وجهه مستوفيةً شرائط الإمام فوجبت مبايعة أولاً.

ومن ناحية أخرى فإنه - كما حَقَّقَه ابن العربي في كتاب «العواصم من القواصم» - لم يكن بوسع سيدنا علي أن يَفْتَضَّ مِنْ قَتَلَةِ عثمان بالسرعة المطلوبة لأنهم كانوا يسيطرون بقوة السلاح على المدينة، مركز الخلافة ومُنْدَسِّينَ في جيشه، وبوسعهم أن يُخْدِثُوا زلزلة، فكان لا بُدَّ من اجتماع الشمل واتحاد الكلمة واتفاق المسلمين، وحينئذٍ يتمكن الإمام من أخذ من يشاء من الناس وإقامة القصاص عليه.

ثم إن المطالبة ليست مسألة سهلة، ففُلَانٌ قَتَلَ، وفُلَانٌ حَمَى قَاتِلًا، وفُلَانٌ حَاصِرٌ، كُلُّ هذا يحتاج إلى محاكمات، وإلى قُوَّةٍ تَقْبِضُ عليهم وتُحَقِّقُ في أمرهم، وتُثَبِّتُ ذلك عليهم. الخ. وكان هؤلاء يحتلون المدينة بقوة السلاح، فلا يستطيع عَلِيُّ معهم شيئاً، فالطَّغْنُ فِي سيدنا علي مِنْ هذا الباب لا وَجَهَ له، فإن ملابسات الموضوع شائكة جداً، وأدَّتْ إلى سوء الظن وإلى الخلاف الذي حدث، وأدى إلى معركة الجَمَل، ثم إلى معركة صفين.

كان هُمُ الخليفة علي رضي الله عنه إخراج جيوش «المعارضة» «السَّبِيَّة» من المدينة، وكان هُمُ معاوية والي الشام، وابن عم الخليفة الشهيد عثمان رضي الله عنه الثَّارُ مِنْ قَتَلَةِ عثمان، وقد جهَّز جيشاً في الشام لهذا الغرض، وتُظْهِرُ الوثائق والمُرَاسَلَاتُ التي جَرَّتْ بين علي ومعاوية اتِّفَاقَهُمَا على إخراج «السَّبِيَّة» من المدينة إلى العِرَاق، والتواعُدُ في «صِفِّين» لقتالهم، بعد أن تَمَّتْ مراسلة جميع قادة الجيوش الإسلامية على المحافظة على الثغور من الأعداء المتربصين بالمسلمين من الروم ونحوهم، وانضمام فِرَقٍ منهم إلى علي ومعاوية للقضاء على «السَّبِيَّة».

وكانت قضية حرب الجمل تديبياً واضحاً، وفي «تاريخ الطبري» تفاصيل تُبَيِّنُ ذلك، والسيدة عائشة ؓ ما خرجت مُحَارِبَةً لعلي ؓ وإنما خرجت ومعها خيار من الصحابة، منهم طلحة والزبير رضوان الله عليهما، بقصد معاونته على مقاتلة البئيين، والإصلاح بين المسلمين، وكان هذا القول هو الذي عرفه الجميع وسار

معها الناس، لكي يكون هناك استنادٌ إلى حُرْمَةِ أم المؤمنين، فيجعل هذا الاستنادُ الجميعَ يخضعون للإصلاح الذي يُراد منهم، ولَمَّا وصلوا والتَقُوا بسيدنا علي كَرَّمَ اللهُ وجهه تفاهموا على الإصلاح، فبات قتلة عثمان بِشَرِّ لَيْلَةٍ، وقالوا: (إِنْ اضْطَلَّحَ هُوَلاءُ فعلى دِمَائِنَا). واتَّفَقُوا أَنْ يُنْشِبُوا الْقِتَالَ!

وهكذا دخل هُوَلاءُ جهة معسكر سيدنا عليٍّ من جهة جمع سيدتنا عائشة، ورموا سِيَهَامَ غَدْرِهِمْ. وقيل لسيدنا علي: (أصحاب عائشة نقضوا العهد ورمونا بالسهام)، كذلك قال القائلون هناك: (إن أصحاب عليٍّ نقضوا العهد ورمونا بالسهام)، ونشبت المعركة بين الطرفين وكان ما كان من ثلم أمر الإسلام، فالمسألة فيها تدبير لإيقاع الفتنة، وليتخلَّص قَتْلَةُ عثمان من القِصَاصِ، ولهذا لَمَّا عرف بعضُ الصحابة الخطأ ورجعوا، اغتالهم قَتْلَةُ عثمان، كَسَيْدِنَا طَلْحَةَ والزُبَيْرِ، فقد قَتَلَا غِيْلَةَ يوم الجَمَلِ؛ لأنهما رجعا عن المعركة، ورأى القَتْلَةُ في رُجُوعِهِمَا خطراً على أنفسهم.

وأما ما قد يُتَوَهَّم من أثر الخلافات السياسية التي سَجرت بين الصحابة رضوان الله عليهم، فإن التحقيق يثبت أنها لم تتجاوز موضوعها فيما بينهم؛ لأنها في الواقع ذات ملابسات خفية دقيقة، أدت إلى اختلافٍ اجتهادي كما بيَّنا، وكما أثبتته في بحوثٍ مُطَوَّلَةٍ الْمُحَقِّقُونَ⁽¹⁾، ولم تتعدَّ المسألة بينهم نطاقها ولم تؤثر في علاقاتهم ومحبتهم لبعضهم في شيء قط، فهذه الأحاديث المروية عن مخالفي علي ﷺ لا يوجد فيها شيء خالفوا فيه غيرهم من الصحابة في أي موضوع، بل ليس فيها ما يقوي موقفهم في خلافهم مع الإمام علي ﷺ بطريق مباشر أو غير مباشر.

أثر الفتنة في ظهور الوضع في الحديث⁽²⁾:

كان من آثار الفِتْنَةِ التي أدَّتْ إلى مَقْتَلِ الخليفة الشهيد عمر بن الخطاب ﷺ

(1) انظر: على سبيل المثال «العواصم من القواصم» للقاضي أبي بكر ابن العربي، وكتاب «تاريخ الدولة الأموية» للدكتور يوسف العش. و«منهج الحديث في علوم الحديث» - قسم التاريخ للشيخ محمد السماحي.

(2) انظر: في هذا الفصل كتاب الدكتور نور الدين عتر، «منهج النقد في علوم الحديث» ص (55-57).

سنة (23هـ)، ثم مقتل الخليفة الشهيد عثمان بن عفان سنة (35هـ)، ثم مقتل الخليفة الشهيد علي بن أبي طالب سنة (40هـ)، ثم مقتل الإمام الحسين رضي الله عنهما سنة (61هـ)، ظهور الفِرْق المُنْحَرِفَة كالمبِئِيَّة، والرافضة، والخوارج، والمعتزلة، وراح هؤلاء المُبْتَدِعَةُ يبحثون عن مستندات من النصوص، يعتمدون عليها في كسب أعوان لهم، فعمدوا إلى الوُضْع - أي الكذب - في الحديث، فاختلقوا على رسول الله ﷺ ما لم يَقُلْ، فكان مبدأ ظهور الوُضْع في الحديث منذ ذلك الوقت، فكان ذلك حرباً على الإسلام بطريقة أخرى غير السلاح، لتحريف نصوصه، والتشويش على أهله.

وقد انتدب الصحابة للمحافظة على الحديث، ومقاومة الوُضْع، واجتهدوا في ذلك مُتَّبِعِينَ أَقْصَى وَأَحْكَمَ ما يمكن من وسائل البحث والفحص الصحيحة. ومن ذلك أنهم:

أولاً: اعتنوا بالبحث في إسناد الحديث وفحص أحوال الرواة بعد أن كانوا من قبل يرتجون توثيق مَنْ حَدَّثَهُمْ.

أخرج مسلم في مقدمة «صحيحه»، والترمذي في «علل الجامع» عن محمد بن سيرين أنه قال: «لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سَمُّوا لَنَا رِجَالَكُمْ، فَيُنْظَرُ إِلَى حَدِيثِ أَهْلِ السُّنَّةِ فَيُؤَخَذُ حَدِيثُهُمْ، وَيُنْظَرُ إِلَى أَهْلِ الْبِدْعِ فَلَا يُؤَخَذُ حَدِيثُهُمْ».

ثانياً: حَثَّ عُلَمَاءُ الصَّحَابَةِ النَّاسَ عَلَى الْإِحْتِيَاظِ فِي حَمْلِ الْحَدِيثِ عَنِ الرَّوَاةِ، وَالْأَيَّاحِذُوا إِلَّا حَدِيثَ مَنْ يُوثَقُ بِهِ دِينًا وَوَرَعًا، وَحِفْظًا وَضَبْطًا، حَتَّى شَاعَتْ فِي عَرَفِ النَّاسِ هَذِهِ الْقَاعِدَةُ: «إِنَّمَا هَذِهِ الْأَحَادِيثُ دِينٌ فَانظُرُوا عَمَّنْ تَأْخُذُونَهَا»⁽¹⁾.

وبذلك نشأ علم ميزان الرجال: «الجرح والتعديل» الذي هو عمود أصول الحديث.

فقد تكلم من الصحابة في الرجال: عبد الله بن عباس، وعبدادة بن الصَّامِتِ،

(1) أخرج ذلك ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (1/1/15) عن عدد من التابعين بلفظ: «كان يقال: إنما هذه الأحاديث...». وهذا التعبير يفيد اتفاق الصحابة.

وأنس بن مالك . . . وكان كلاماً قليلاً، لِقَلَّةِ الضعف ونُدْرَتِهِ .

ثم تكلم من التابعين: سعيد بن المسيّب المتوفى سنة (93هـ) وعامر الشّعبيّ (104هـ) وابن سيرين (110هـ)⁽¹⁾ . . .

ثالثاً: الرّحلة في طلب الحديث؛ لأجل سماعه من الراوي الأصل، والتثبّت منه، وقد وافتنا أخبار رحلاتهم بالعجيب المستغرب، إذ بلغ بهم الأمر أن يزحّل الرجل في الحديث الواحد مسافة شاسعة، على الرغم مما كان في مواصلاتهم من المشقّات والتّعب؛ ومن ذلك:

أنّ أبا أيوب الأنصاري رضي الله عنه يرحل إلى عقبة بن عامر يسأله: حَدِّثْنَا مَا سَمِعْتَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله، لم يَبْقَ أَحَدٌ سَمِعَهُ، قال: سمعتُ رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: «مَنْ سَتَرَ عَلَى مُؤْمِنٍ فِي الدُّنْيَا سَتَرَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، فَأَتَى رَاحِلَتَهُ، فَرَكِبَ ثُمَّ رَجَعَ⁽²⁾.

فَسَنَّ الصَّحَابَةُ الرَّحْلَةَ فِي طَلَبِ الْحَدِيثِ لِتَثْبُتِ مِنْهُ، وَسَلَّكَ التَّابِعُونَ سَبِيلَهُمْ، فَكَانُوا يَرْحَلُونَ إِلَى الصَّحَابَةِ وَيَسْأَلُونَهُمْ عَنِ الْأَحَادِيثِ، كَمَا رَوَى الْخَطِيبُ⁽³⁾ بِأَسَانِيدِهِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ: «إِنْ كُنْتُ لِأَسِيرِ الْأَيَّامِ وَاللَّيَالِي فِي طَلَبِ الْحَدِيثِ الْوَاحِدِ».

وفي «الصحيحين»⁽⁴⁾: جاء رجل إلى الشّعبيّ فقال: يا أبا عمرو إن أناساً عندنا يقولون: إذا أغتق الرجل أمته ثم تزوجها فهو كالراكب بدنته؟! قال الشعبي حدّثني أبو بُرْدَةَ بن أبي موسى، عن أبيه، أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: «ثَلَاثَةٌ يُؤْتَوْنَ أَجْرَهُمْ مَرَّتَيْنِ . . .». ثم قال الشعبي: حُذِّهَا، قَدْ كَانَ الرَّجُلُ يَزْحَلُ فِيهَا دُونَهَا إِلَى الْمَدِينَةِ .

(1) الجزائري، طاهر، «توجيه النظر إلى أصول الأثر» (114).

(2) «المسند» (4/153)، وانظر: الآثار في «فتح الباري» (1/158، 159) وأول كتاب العلم في «سنن أبي داود». وقد جمع الخطيب البغدادي أخبار الراجلين في الحديث الواحد من الصحابة ومن بعدهم في جزء لطيف سماه «الرحلة في طلب الحديث».

(3) في كتابه «الرحلة في طلب الحديث»، ص: (127، 128).

(4) الحديث متفق عليه؛ أخرجه البخاري في «صحيحه» (1/27) في العلم، ومسلم في «صحيحه»، (1/93)، وانظر: كتاب «الرحلة في طلب الحديث»، للخطيب البغدادي (141).

وَاسْتَمَرَ شَأْنُ الْعُلَمَاءِ عَلَى ذَلِكَ فِيمَا بَعْدَ حَتَّى أَصْبَحَتْ الرَّحْلَةُ مِنْ ضَرُورَاتِ التَّخْصِيلِ .

رابعاً: ومن طُرُقِ معرفة الوضع والضعف في الحديث عَزَضُ حَدِيثِ الرَّايِ عَلَى رِوَايَةِ غَيْرِهِ مِنْ أَهْلِ الْحِفْظِ وَالِاتِّقَانِ، فحَيْثُ لَمْ يَجِدُوا لَهُ مُوَافِقاً عَلَى أَحَادِيثِهِ، أَوْ كَانَ الْأَغْلَبُ عَلَى حَدِيثِهِ الْمُخَالَفَةَ، رَدُّوا أَحَادِيثَهُ أَوْ تَرَكَوْهَا .

وغير ذلك من الوسائل التي اتبعوها وبها مَيَّزُوا الصَّحِيحَ مِنَ السَّقِيمِ، وَالسَّلِيمَ مِنَ الْمَذْخُولِ . وَهَكَذَا لَمْ يَنْقُضِ الْقَرْنُ الْأَوَّلُ إِلَّا وَقَدْ وُجِدَتْ أَنْوَاعٌ مِنْ عُلُومِ الْحَدِيثِ مِنْهَا:

1 - الْحَدِيثُ الْمَرْفُوعُ .

2 - الْحَدِيثُ الْمَوْقُوفُ .

3 - الْحَدِيثُ الْمَقْطُوعُ .

4 - الْحَدِيثُ الْمُتَّصِلُ .

5 - الْحَدِيثُ الْمُرْسَلُ .

6 - الْحَدِيثُ الْمُتَّقِطُوعُ .

7 - الْمُدَلَّسُ .

وغير ذلك من أنواع، وكانت كلها تقسم إلى قسمين:

1 - الْمَقْبُولُ: وهو الذي سُمِّيَ فيما بعد «بالصحيح» و«الحسن» .

2 - الْمَرْدُودُ: وَسُمِّيَ بَعْدَ ذَلِكَ «الضَّعِيفُ» وَأَقْسَامُهُ كَثِيرَةٌ .